

ولو وقعت الفرقة لما احتيج اليه والحديث محمول على بيان  
 حرمة الاستمتاع دون وقوع المعرعة بحملها **في التبريق**  
 تطليقة يا بنت عندهما حتى اذا اذنب نفسه جاز  
 نكاحها وعذلي يوسف تختم موبد وبه قال زفر  
 والثلاثه واستدلوا بالحديث المذكوراه زفر والجمهور  
 عنه انه اذا اذنب نفسه لم يبق مالا عناه فلم يتناوله  
 الخبر **وان قد فرج الزوج بولد في القاضى نسيده**  
 اي نسب الولد عن الرجل **والختمه بامه** لما روينا من  
 حديث البخاري ومسلم وشيخه ان يكون الفلوق  
 في حال بحري بينهما اللعان حتى لو علقته وهي مائة  
 او كما فرقة ثم عثقت واسلمت لا ينفى ولا يلاع عن لان  
 نسيه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يعتم بعد  
 وصورة هذا اللعان ان يامر الحاكم الرجل فيقول لا شهد  
 بامه اذ لمن الصادقين فيما رتبته باه من نفي الولد  
 وكذا في جانيه فتقول الله بانه لمن الكاذبين  
 فيما رتبته به من نفي الولد ولو قد فرج بالزنا ونفي الولد  
 ذكر في اللعان الامرين وقال ابراهيم يلاع بينهما ولا  
 ينفى الولد منهم من قال بنفس اللعان ينقطع عن الال  
 ويجوز بالام والحديث المذكور محتمل على الفرقتين  
**وان اذنب الرجل نفسه حد** لاقراره بوجوب الحد  
 عليه هذا اذا اذنب نفسه بعد اللعان وان اذنب  
 قبله

ص  
ما كذب

قبله فاذا لم يطلعها قبل الاكذاب فكذلك وان ابانها ثم  
 اذنب نفسه فلا حد عليه ولا لعان **وله اي والزوج ان**  
**ينكحها اي تزوجها بعد الاكذاب** نفسه وحدهما  
 وقال ابو يوسف ليس له ذلك وقد مر عن قريب **وكذا**  
**ان قد فرج الرجل غيرها اي غير امرته** **حد** لذلك **او**  
**زنت المدققة** **حد** لذلك حل له ان يتزوجها في الوفاق  
 لانه بعد اللعان يبق اهل اللعان وكذا هي لو قد فرقت انسانا  
 فحدت لانه لم يبق اهل له بعد وقد مر حدت وقع  
 اتفاقا لان زناهما من غير حد يستقطا احصانها فلا  
 حاجة الى ذكره بخلاف القذف فانه لا يستقط به  
 الاحصان حتى يحد وصبط بعضهم او زنت بتشديد  
 النون او نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فعلى هذا  
 يكون ذكر الحد فيه شرط في زوال الاشكال **وللعان**  
**بحد اخرين** لان ذلك يتعلق بالصرح بحد القذف  
 وكذلك اذا كانت هي خريسا وقال الشافعي في اللعان  
 به اذا كانت له اشارة مفهومة لانه اشارة كما لصرح  
 وبه قال مالك واحمد **وللعان** ايضا **نفي رجل** بان قال  
 ليس حملتني عند الحنيفة وزفر لان هذا تعليق  
 القذف بالشه ط كانه قال ان كان بك حمل فحسب من  
 الزنا وذلك ليس بقذف وقال لان اتت بالولد لاقرين  
 ستة اشهر منذ نكحاه وجب عليه اللعان وبه قال مالك

ولو نفي نسبا لم يولد نفي نسبا  
ولو نفي نسبا لم يولد نفي نسبا